

فبغيره واعتبرت به قال الشافعي وحديث فاطمة بن محمد بن الفتح حديث ابن عمر
 وايضا حديث في نهى النبي صلى الله عليه وسلم ان يجتنب المرء على خطبة اخيه وصديقه ابن عمر
 وايضا حديث مما حفظت جملة عامة يراها الخاص والله اعلم ان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم لا ينهى ان يجتنب المرء على خطبة اخيه في حال دون حال فان قالوا بل
 فاي حال انتهى عن الخطبة فيما قبل والله اعلم اما الذي يدل عليه الاحاديث فان
 نهى عن ان يجتنب على خطبة اخيه اذا اذنت المرأة لوليها ان يزوجه الا انه سئل
 صلى الله عليه وسلم ان دنكاح خنساء بنت خزام وكانت ثيبا تزوجها ابوها بغير رضاها
 فذلت السنة على ابيها فاذن تزوج قبل اذن المرأة المزوجة كان النكاح باطلا
 وفي هذا دلالة على انه اذا تزوج بغير رضاها كان النكاح ثابتا وتلك الحال التي
 اذا زوجه فيها الولي ثبت عليها في النكاح ولا يجوز فيه والله اعلم غير هذا انه لا
 حالين لها يختلف حكمها في النكاح وفي غيرها وفاطمة لم يعلم رسول الله صلى الله
 عليه وسلم انها في ان تزوج معاوية ولا ناجم ولم يروى ان النبي صلى الله عليه وسلم
 نهى معاوية ولا باجمه ان يجتنب احد بعد الآخر ولا حسم ما خطبها هاء
 مفرقة احد هاء قبل الاخر قال فان كانت المرأة بكرًا فزوجه ابوها او امه فزوجه
 سيدها فخطبت فلا ينهى احد ان يجتنبها على خطبة غيره حتى يعده الولي ان
 يزوجه كان مرضي لاب والسيدي فيها كرضاها في نفسها قال فقال في قابل ان
 بعض اصحابك ذهب الى ان قال انما نهى عن الخطبة اذا امرت المرأة فقلت هذا الكلام
 لا معنى له امرت ان كان ذهب الى انها اذا امرت اشبه بالنكاح من قبل ان تزوج
 فقيل له امرت ان خطبها رجل فتمتته واذنته ثم عاد فتركتم شتمه وسكتت
 ثم عاد فسكتت فقالت انظر البست في الاحوال هذه الاحوال اقرب الى ان تكون
 مرضيت بنكاحه منها في الحال التي قبلها لانها اذا تركت الشتم فكانت قريبة من الرضا
 واذا قالت انظر فهي اقرب من الرضا منها اذا تركت الشتم ولم تقل انظر امرت
 ان قال له قال اذا كان بعض هذا ليسم غيره الخطبة هل الخطبة الام ان يقال
 هي ما كن وتقرية من الرضا ومثله على هوها لا يجوز انكاحها واذا لم يجز
 انكاحها فلا حكم في مخالف هذا منها الا ان تاذن لوليها ان يزوجه واذا لم تاذن
 لوليها

لوليها ان يزوجه فليس له ان يزوجه ولو تزوجهما النكاح وهي اذا اذنت بالنكاح
 فعلى وليها تزوجهما فان لم يفعل تزوجهما الحاكم واذا نهى جت بعد الاذن جاز النكاح
 ولا افتراق لما لها بعد الاكاذن ومن خالف عن ترك الاذن ومن قال اذا امرت
 خالف الاحاديث كلها فله تجز الخطبة بكل حال الحديث فاطمة ولم يرد لها جملة حديث
 ابن عمر وايضا حديثه ولم يستدل ببعضه على بعض فانه بمعنى يعرف قال الشافعي
 في قول النبي صلى الله عليه وسلم من اراد في الحديث حتى ياذن او يترك له يخل من الخبال
 شيئا واذا خطبها رجل فاذنت في النكاح ثم تركها واذا نكحها واذا نكحها جاز
 الخبر ان يجتنبها وما لم يفعل له يجوز قال الشافعي فان قال قائل فمن اين ترى
 هذا كان في الرواية هكذا قيل الله اعلم اما ان يكون محدثا من سائر الارسال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يجتنب احدكم على خطبة اخيه يعني في الحال التي
 يسأل فيها على جواز المسئلة فسمع هذا من النبي صلى الله عليه وسلم ولم يجز ما قال
 السابلا وسبقته المسئلة وسع جواب النبي صلى الله عليه وسلم فاكتفى به واذا
 ويقول رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يجتنب احدكم على خطبة اخيه اذا اذنت او كان
 حال كذا فاذن بعض الحديث ولم يرد بعضا وحفظ بعضا واذا ما يحفظه ولم
 يحفظ بعضا فاذن ما يحاط يحفظه ولم يحفظ بعضا فيسكت عماله يحفظوا وشك
 في بعض ما سمع فاذن ما لم يشك فيه وسكت عما شك فيه منه او يكون فعل ذلك
 منه دون من حال الحديث منه وقدا اعتبرنا عليهم عملنا من ادركنا فاني انا لرجل
 يسأل عن المسئلة عند حديث فيها فيا في من الحديث بحرف او حرفين ويكون فيها
 عند جوابها يسال عنه ويتركها والى الحديث واخره فان كان الجواب في اوله ترك
 ما بقي منه وان كان جواب السائل له في آخره ترك اوله وربما نشط الحديث فانه
 بالحديث على وجهه ولم يرد منه شيئا ولا يخلو من مروى هذا الحديث عن النبي صلى الله
 عليه وسلم عندي والسما علم من بعض هذه المعاني **باب الصوم**
 لرؤية الهلال **حديثنا** الربيع قال السائل في امر ابراهيم بن سعد عن ابن شهاب
 عن سالم بن عبد الله عن ابيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا رايت الهلال
 فصوموا واذا رايت قوسا فافطروا فان غم عليكم فاقدموا له وكان عبد الله

هذا الحديث في
 نهى عن الخبال مع
 وهو كذا
 القافية